

على الخلافة

قتلى وجرحى غداة إعلان الأسد الت



لم يقف خطاب الرئيس السوري بشار الأسد، الذي ألقاه أول من أمس، والإصلاحات التي أعلن نيتها تطبيقها، حائلاً دون تجدد التظاهرات في عدد من المدن السوريّة، وسط أنباء عن سقوط قتلى وجرحى، ولا سيما في حمص واللاذقية

شهدت بعض المدن السورية، أمس، تظاهرات استجابة لدعوات ناشطين على صفحة الفايستوك «أحد الجلاء»، تزامناً مع عيد جلاء الاحتلال الفرنسي. ولم تمر تلك التظاهرات من دون دماء، على عكس تظاهرات الجمعة، إذ أعلن ناشطون أن 3 قتلى سقطوا في منطقة تلبيسة قرب حمص، وهو ما أكدته مصادر إعلامية رسمية. وذكرت قناة «الإخبارية» السورية أن أحد عناصر قوات الأمن السورية قتل وأصيب 11 آخرون جراء إطلاق النار في مدينة حمص.

وقالت القناة إن «قوات الأمن لدى حضورها لتفريق متظاهرين في منطقة باب سباب في حمص تعرّضت لإطلاق نار من فوق المباني المحيطة، فقتل أحد عناصر قوات الأمن الجنائي، الذي يتبع لوزارة الداخلية، وأصيب 11 آخرون إصابات مختلفة».

وفي سياق متصل، قال شهود عيان إن تظاهرات شهدتها مدينة تلبيسة في محافظة حمص أصيب فيها عدد من المتظاهرين.

وفي مدينة اللاذقية، خرجت تظاهرة بالشموغ عقب تشييع أحد أبناء حي (العيونية) الذي توفي أمس بعد إصابته في الأحداث الأخيرة. وقال شهود عيان إن المتظاهرين انطلقوا وهم يحملون الشموغ من أمام جامع خالد بن الوليد باتجاه منطقة الصليبية وهم يهتفون «واحد واحد واحد الشعب والجيش واحد»، مؤكدين أنهم «سمعوا صوت إطلاق أعيرة نارية».

وفي بلدة المعصمية، غربي العاصمة دمشق، انطلقت تظاهرة شارك فيها أكثر من ألف شخص وهم يهتفون «الله سورية حرة وبيس». وقال شاهد إن محتجين سوريين ردّوا شعارات طالبوا فيها بحريات أكبر في تجمع مناسبة ذكرى الاستقلال في السويداء. وهدف مئات المحتجين «الله... سوريا... حرة وبيس».

وقال مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، مازن درويش، إن «خمسة متظاهرين معارضين أصيبوا بجروح،

حين شن أنصار الرئيس هجوماً على تظاهرتين مناهضتين للنظام». ولفت إلى أنه «جرت تظاهرة مماثلة في التوقيت نفسه، شارك فيها عدد أقل من الأشخاص في بلدة القرية، مسقط رأس سلطان باشا الأطرش (قائد الثورة السورية الكبرى)، وهوجمت بالطريقة نفسها، ما أدّى إلى إصابة ثلاثة متظاهرين بجروح، بينهم هاني حسن الأطرش، حفيد سلطان باشا الأطرش».

وفي حلب، قال ناشط حقوقي إن مئات المحتجين الذين يرددون «الشعب يريد الحرية»، تجمعوا عند قبر زعيم الاستقلال إبراهيم هنانو. كذلك تظاهر نحو 150 شخصاً من الجولان السوري المحتل في مجدل شمس تزامنًا مع الحركة الاحتجاجية التي تشهدها مناطق سورية عدة.

وإلى درعا، أعلن شاهدان أن آلاف الأشخاص شاركوا في مسيرة وهم يهتفون «الشعب يريد إسقاط النظام». وفي دوما، قال ناشطان حقوقيان إن 1500 شخص نظموا اعتصاماً في الميدان الرئيسي للمطالبة بالإفراج عن 140 شخصاً من سكان المنطقة، وأوضح أنه «أفرج عن المعتقلين بعد حلق رؤوسهم حتى يتسنى لقوات الأمن معرفتهم بسهولة إذا انضموا إلى احتجاجات في المستقبل».

وأيضاً في بانباس، أعلن شهود وناشطون في حقوق الإنسان أن آلاف الأشخاص شاركوا في تشييع أسامة الشبيخة (40 عاماً)، الذي توفي متأثراً بجروح أصيب بها في العاشر من نيسان الماضي. وأضافوا إن «المشيعين كانوا يهتفون بشعارات تنادي بالحرية، ومناهضة للنظام والحزب الحاكم».

تشيع آخر شهدته بلدة حراك للجندي محمد علي رضوان القومان، حيث ردّ المتظاهرون هتافات تدعو إلى إطاحة الأسد. ويبدو أن عدوانية الهتافات سببها الاعتقاد بأن الجندي تعرّض للتعذيب على أيدي قوات الأمن.

اللافت أن هذه التظاهرات جاءت غداة

تعهد الرئيس السوري بشار الأسد، خلال ترؤسه الاجتماع الأول للحكومة الجديدة عقب أدائها اليمين الدستورية أول من أمس، رفع حالة الطوارئ المفروضة على سوريا منذ 48 عاماً خلال الأسبوع المقبل. وأضاف «عندما تصدر هذه الحزمة لا تعود هناك حجة لتنظيم التظاهرات في سوريا، والمطلوب مباشرة الأجهزة المعنية، وخصوصاً وزارة الداخلية في تطبيق القوانين بحزم كامل، وليس هناك أي تساهل مع أي عملية تخريب».

متظاهرون في بانباس يطالبون بالحرية للجميع (رويترز)



تقرير

معارضون: الخطاب غير كافٍ

أفكار عدّة طرحها عدد من المعارضين والحقوقيين السوريين رداً على خطاب الرئيس السوري بشار الأسد، تراوحت بين الترحيب والنقد، فيما فضل البعض الانتظار

قال الناشط الحقوقي السوري، هيثم المالح، إن الإجراءات التي أعلنها الرئيس السوري بشار الأسد، وخصوصاً تلك المتعلقة بإلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ عام 1963، «غير كافية»، موضحاً «يجب أن ترافقها إصلاحات تشمل القضاء الفاسد. إذا كان القضاء فاسداً يمكن احتجاز الناس من دون مبرر». وتابع المالح إنه «يجب تحديد اختصاص الأجهزة الأمنية وعدم التعرض للمتظاهرين»، معتبراً أن «رفع حالة الطوارئ لا يحتاج إلى قوانين». وطالب «بالغاء المادة 8 من الدستور وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير».

مع ذلك، لفت المالح إلى «وجود أشياء إيجابية (في الخطاب)، منها تأكيد إلغاء قانون الطوارئ الأسبوع المقبل»،

قائلاً «نرجو أن يترجم ذلك من خلال إطلاق سراح جميع سجناء الرأي والسياسيين».

أما المعارض هيثم المالح فقد رأى في اتصال مع قناة «الجزيرة» أن «هناك تغييراً واضحاً وشعوراً أكبر بالمسؤولية (في الخطاب). لا وجود لضحكيات لا لزوم لها، وبدا (الأسد) كأنه أخذ على محمل الجد كثيراً من المطالب الشعبية». وأضاف «لكن من ناحية المضمون، يحمل الخطاب تناقضاً صارخاً في الطرح والتناول. مثلاً حين نقول تعبير شهيد لجميع الناس، لا يمكن القول شهيد متأمر وشهيد مندس. لا بد من الانتهاء من خطاب المؤامرة والأكذوبة الإعلامية التي لا تليق بأي مسؤول يحترم نفسه».

وتابع مالح إن «التغيير غير ممكن بالبنى

لا يمكن العودة إلى دولة القانون إلا من خلال وجود سلطة للشعب، أي مجلس تشريعي منتخب

هيثم المالح: هناك تغيير واضح وشعور أكبر بالمسؤولية ولا وجود لضحكيات لا لزوم لها

حالياً هو قرار الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين. وهذا مطلب يهتف السوريون به في كل شارع وكل حي».

بدوره، قال المعارض برهان غليون لقناة «روسيا اليوم» إن «من الأفضل بقاء قانون الطوارئ. على الأقل يمكن إعادة تطبيقه أو عدم تطبيقه. لكن قانون الإرهاب البديل أسوأ بكثير». وأضاف «يعدون أيضاً بقانون للتظاهر. لكن بحسب شرح الرئيس، فإن هذا القانون سيخضع لتجهيزات جديدة وشروط خاصة. أي أن التظاهر سيبقى على كيفهم».

وتابع غليون «من المضحك حقاً التساؤل عن سبب رفضنا القاطع إعطاء النظام الوقت ليبيّن مساعيهِ الإصلاحية»، متسائلاً «أين هي التنازلات التي تدل على ذلك أولاً؟ فالمسألة الجوهرية ليست برفع قانون طوارئ أو عدمه. الإصلاح يتعلق بطبيعة النظام السياسي وتركيب السلطة، ولا يهم إن وضع قانون جديد ضد الإرهاب أو ما إلى ذلك، يهّمنا إيجاد حل لمعضلة أن السلطات كلها مجتمعة في اليد الأمنية التي ليس لها شرعية».

(الأخبار، أ ف ب، يو بي أي)

الناشط الحقوقي من درعا، أيمن الأسود، فقرر من جهته الانتظار، وقال لقناة «الجزيرة»: «سننتظر حتى الأسبوع المقبل لنرى مدى صدق الوعود بشأن الطوارئ أولاً. نحن من حيث المبدأ نرحب بأي إصلاح، لكن سنبقى نتظاهر لنرى هذه الإصلاحات لأن الثقة مفقودة».

لكن الأسود عاد وأكد «أنهم (أي النظام) يعملون أن ما يسعد الشعب السوري